AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

"طرق الإثبات في العقود التجارية في النظام السعودي"

"Methods of Proof in Commercial Contracts under the Saudi Legal System"

إعداد الطالب:

يوسف سالم ضيف الله الطلحي

جامعة جدة–وكالة الجامعة –للدراسات العليا والبحث العلمي

إشراف الدكتور: نبيل حسن عارف

Received: 12/07/2026 | Revised: 13/07/2026 | Accepted: 21/07/2026 | Published: 02/08/2026

ملخص البحث:

أسباب اقتراح موضوع المشروع البحثي حيث أصبحت المعاملات الإلكترونية حقيقة قائمة في العالم المعاصر وهي آخذة في التطور السريع ولكنها تواجه إشكالية تتعلق بإثبات هذه المعاملات وأصبحت الحاجة ماسة إلى وجود وسائل إثبات غير تلك الوسائل التقليدية المتعارف عليها حتى تتماشى مع الحلول النظامية والقانونية نتيجة الاتساع المذهل لحجم تلك التجارة والمعاملات كافة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على طرق إثبات العقود الإلكترونية والذي يفرع منه العديد من الأهداف الفرعية

Abstract:

The reasons for proposing this research topic stem from the fact that electronic transactions have become a reality in the modern world and are rapidly evolving. However, they face challenges related to proving these transactions, creating a pressing need for alternative methods of proof beyond traditional ones to align with legal and regulatory frameworks. This need arises from the astonishing expansion of the volume of electronic trade and transactions. The main objective of this study is to identify methods of proving electronic contracts, which branches into several sub-objectives, as follows: defining the concept of an electronic contract; understanding offer and acceptance in an electronic contract; identifying methods of proving an electronic contract; and finally, understanding the meaning of electronic documents and their evidentiary value. This study will employ a descriptive methodology based on induction and analysis, specifically through an examination of Saudi Arabian legal texts.

وذلك على النحو التالي: التعرف على مفهوم العقد الإلكتروني.

وكذلك التعرف على الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني.

وايضا التعرف على طرق إثبات العقد الإلكتروني. واخيرا التعرف على المقصود بالوثائق الإلكترونية وحجتها في الإثبات.

سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل وذلك من خلال استقراء النصوص القانونية في السعودية.

How to Cite This Article

الطلحي، ي. س. ض. (2026). طرق الإثبات في العقود التجارية في النظام السعودي. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)* ، 9(94)، (579 -607).
(Individual DOI)
رابط الأرشفة الدولية المباشر والمخصص لبحثكم: https://doi.org/10.36571/ajsp.94.29

AJSP | Vol. 9 | Issue 94 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.94 AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082

المقدمة:

لقد أدى الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت في مجال المعاملات القانونية عموما وفي مجال المعاملات التجارية خصوصا إلى ظهور نوع جديد من المعاملات تُعرف بالمعاملات الإلكترونية أو ما اصطلح على تسميته بالتجارة الإلكترونية والتي عرفتها منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها عبارة عن ثمرة وترويج وبيع وتوزيع للمنتجات من خلال شبكة اتصال, وذلك من خلال شكل جديد هو الآخر من العقود التجارية أو ما يعرف بعقود التجارة الإلكترونية التي هي عقود تتلاقى فيها عروض السلع والخدمات بقبول من أشخاص في ذات الدولة أو الدول الأخرى من خلال الوسائط الإلكترونية المتعددة و منها شبكة الانترنت بهدف إتمام العقد.

فكان لظهور المعطيات القانونية الجديدة من علاقات تعاقدية لا يتم إبرامها في نطاق مكاني محدد تأثير واسع تمثل في أهمية تبني وسائل تسوية للمنازعات تتناسب مع تلك المعطيات، فالحاجة إلى تبني قواعد قانونية جديدة تتلاءم مع هذا النوع من المعاملات القانونية أصبحت ضرورة مادامت القواعد القانونية المتاحة وجدت واستقرت لتحمي معاملات تبرم وتنفذ ماديا، ما يجعلها عاجزة تماما عن أن تمتد بحكمها لتشمل معاملات سمتها الأساسية أنها إلكترونية تبرم وتنفذ إلكترونيا.

وقد أصبحت المعاملات الإلكترونية حقيقة قائمة في العالم المعاصر وهي آخذة في التطور السريع ولكنها تواجه إشكالية تتعلق بالإثبات في تلك المعاملات وأصبحت الحاجة ماسة إلى وجود وسائل للإثبات غير تلك الوسائل التقليدية المتعارف عليها حتى تتماشى مع الحلول القانونية نتيجة الاتساع المذهل لحجم تلك التجارة والمعاملات كافة[1] .

وفي هذا السياق، سعت المملكة العربية السعودية إلى مواكبة هذا التطور من خلال سن تشريعات حديثة تنظم التعاملات الإلكترونية، وتعزز الثقة في البيئة الرقمية، وتكفل حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات. ويبرز من بين هذه التشريعات نظام التعاملات الإلكترونية ونظام الإثبات، اللذان أسهما في إرساء قواعد قانونية واضحة للاعتداد بالمحررات والتوقيعات الإلكترونية كوسائل معتبرة في الإثبات، متى استوفت الشروط النظامية والتقنية اللازمة.

مشكلة الدراسة:

فإذا كان الوسط الإلكتروني المتمثل في شبكة الانترنت هو الوسيلة التي تستخدم لإبرام التعامل الإلكتروني وتنفيذه، فإن فض أي نزاع ينشأ عن هذا التعامل ينبغي أن يُحكم بالمنطق ذاته من حيث الوسيلة والوسط، وهكذا ظهر التحكيم الإلكتروني بصورة جديدة متطورة عن التحكيم في شكله الكلاسيكي ومنسجمة مع خصوصية التعامل والنزاع في البيئة الإلكترونية والذي أثبت فعاليته في مجال التجارة الإلكترونية.

ويتمثل سؤال الدراسة الرئيسي في ماهية طرق إثبات العقود الإلكترونية والذي يفرع منه العديد من التساؤلات الفرعية وذلك على النحو التالي:

- ما هو مفهوم العقد الإلكتروني؟
- ماهي الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني؟
- ما هي طرق إثبات العقد الإلكتروني؟
- ما المقصود بالوثائق الإلكترونية وحجتها في الإثبات؟

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف هذه الدراسة في الهدف الرئيسي وهو التعرف على طرق إثبات العقود الإلكترونية والذي يفرع منه العديد من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي:

- التعرف على مفهوم العقد الإلكتروني.
- التعرف على الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني.

(1) أبو الهجاء، محمد إبراهيم، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان, 2005 , ص 9.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

- التعرف على طرق إثبات العقد الإلكتروني.
- التعرف على المقصود بالوثائق الإلكترونية وحجتها في الإثبات.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية تقنية المعلومات في حياة الناس اليوم فلا تكاد تجد متخصصاً أو غير متخصص أو منشأة تجارية أو غير تجارية إلا ولها تعامل واضح وبارز مع تقنية المعلومات.
- الحاجة الماسة لضبط هذا الموضوع المهم والحديث خاصة في مجال الإثبات، وطرق إثبات العقود التجارية وفقا للتقنية المعلوماتية.
- إن هذا الموضوع – حسب علم الباحث– لم يتم بحثه من كافة جوانبه بشكل مستوفٍ لجميع عناصره.
- وكذلك تكمن أهمية دراسة وسائل إثبات العقود الإلكترونية في النظام السعودي في كونها تمثل ركيزة أساسية لضمان استقرار المعاملات التجارية وحماية حقوق المتعاقدين، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التجارة الإلكترونية.
- كما تظهر أهمية هذه الدراسة بإثارتها العديد من التساؤلات حول مدى كفاية الوسائل الحالية في مواجهة التحديات التقنية، وحدود حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء، ودور القاضي في تقدير هذه الأدلة.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث الأسلوب المعتمد في مثل هذه البحوث المتمثل في الآتي:

- لتوضيح جوانب وأبعاد موضوع إثبات العقود التجارية في النظام السعودي نظريا[1], حرصت في هذه الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي [2] معتمداً على الكتب والدراسات الحديثة، والأنظمة السعودية.

فصول الدراسة:

مقدمة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة

(1) دكتور، خفاجة، محمد إبراهيم ، المساعد في إعداد البحوث العلمية والرسائل ، دار طويق للنشر والتوزيع بالرياض الطبعة الأولى 2008هـ ص 28.
(2) دكتور، عطية، حمدي رجب، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل العلمية الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة ص 35 و 37

- أسباب اختيار الموضوع
- منهج البحث
- فصول الدراسة

المبحث التمهيدي تعريف العقد الإلكتروني

- المطلب الأول: مفهوم العقد الإلكتروني وأنواعه
- المطلب الثاني : مفهوم الإثبات ووسائله

الفصل الأول: ماهية العقد الإلكتروني وأهميته

- المبحث الثاني: كيفية إجراء العقود الإلكترونية
- المبحث الثاني: الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني

الفصل الثاني: إثبات العقد الإلكتروني

- المبحث الأول: أنواع الوثائق الإلكترونية
- المبحث الثاني: مشكلات الإثبات في العقود الإلكترونية

الدراسات السابقة:

دراسة محمد، رويدة موسى عبد العزيز 2020

بعنوان: القيود الواردة على مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية في النظام السعودي

إن التجارة ومنازعاتها القضائية تأبى الحصر والتقيد، فعامل السرعة في إبرام العقود التجارية والثقة المتبادلة بين التجار منحت التاجر حرية إثبات تصرفاته بكافة وسائل الإثبات، وهذه الحرية عرفها القانون التجاري حينما انفصل واستقل وأصبحت من خصائصه، فالإثبات هو عماد القضاء وركنه الذي يستخدمه القاضي لفض المنازعات وحسمها لما لها من فوائد تعود على التجار والتجارة؛ وفي هذا البحث تناولنا مبدأ حرية الإثبات والقيود الواردة على حرية الإثبات في النظام التجاري السعودي. وتظهر أهمية البحث في أهمية القضاء التجاري والمعاملات التجارية التي تتميز بالتطور والحداثة في إثبات التعاملات التجارية وحسم المنازعة في وقت قصير. ويهدف البحث إلى بيان وإظهار مبدأ حرية الإثبات والقيود الواردة على هذا المبدأ فيما يخص القضاء التجاري. وتكمن مشكلة البحث في توضيح طبيعة مبدأ حرية الإثبات في النظام التجاري؛ وما الحرية التي اختص بها القانون التجاري والحكمة من تقريرها؟ وما التصرفات الواردة على مبدأ حرية الإثبات ومجالات الإثبات بالكتابة في العقود التجارية ومدي حجيتها؟ وخلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات ومن أهم هذه النتائج أنه يجوز للأطراف المتعاقدة الاتفاق صراحة على إثبات ما ينشأ من تصرفات ذات صفة تجارية فيما بينهم بالكتابة أو وسيلة أخرى، وتعتبر الكتابة في بعض العقود التجارية شرطا لصحة العقد؛ وتوصي الدراسة بأنه يمنح القاضي والأطراف حرية أكبر في مجال الإثبات تماشياً مع خاصيتي السرعة والائتمان اللتان تميزان الأعمال التجارية.

دراسة سلام، محمد أحمد عبد الخالق 2021

مدى حجية شهادة التصديق الإلكتروني في إثبات العقد الإلكتروني دراسة مقارنة بين الأنظمة السعودية والأمريكية

أصبحت التعاملات الإلكترونية واقع ملموس وقائم في حياتنا المعاصرة؛ ومآلها إلى التطور السريع، ولكنها في ذات الوقت تواجه إشكالية تتعلق بالإثبات في وقت هي بحاجة إلى وسائل إثبات قانونية غير تقليدية حتى تساير التطور التقني الهائل الذي أدى إلى ذلك الاتساع المذهل لحجم تلك التعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية عموماً. ولذلك هدف هذا البحث إلى تحديد مدى حجية شهادة التصديق الإلكتروني في إثبات العقد الإلكتروني وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي رقم (م/٨٠) وتاريخ 1428/3/8 هـ، ونظام التجارة الإلكترونية لعام ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩م، وقانون التوقيع الإلكتروني الأمريكي(ESIGN) ، وقانون المعاملات الإلكترونية الموحدة الأمريكي (UETA).وتوصل البحث إلى تمتع التوقيع الإلكتروني للحجية في الإثبات مثل التوقع العادي تماما وذلك وفقاً للأنظمة السعودية والأمريكية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

دراسة الزهراني، سعيد عبدالله بدوي 2024

ضمانات وسائل التوقيع الإلكتروني وأثرها في قوة الأثبات التجاري في النظام السعودي

للإثبات أهمية كبيرة في المعاملات التجارية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال التمتع بحق ما دون إثباته وإقامة الدليل عليه عند تعرض هذا الحق لنزاع ما، وفي حال الفشل في إثبات حرم من التمتع بهذا الحق، ومنذ القدم الأصل في الإثبات هو الكتابة، ويقصد بالكتابة هنا الكتابة بشكلها التقليدي عن طريق وجود محرر خطي يثبت هذا الحق وموقع من قبل شخص ما، ثم تطور الأمر وأصبحت المستندات توصل صورة منها عن طريق الفاكس وخلافة، ثم تطور الأمر وأصبحت الاتفاقات التجارية تتم عن طريق العالم الرقمي مع انتشار الإنترنت وتم أدخاله في كافة مجالات الحياة، حيث يمثل موضوع الإثبات في المعاملات التجارية في النظام السعودي وبيان أثر وسائل التوقيع الإلكتروني في قوة الإثبات من أهمية، فالمعاملات التجارية لها أهمية اقتصادية كبيرة في مجال التجارة الأمر الذي يتعين معه ضرورة حماية تلك المعاملات عن طريق النص على وسائل محددة لإثباتها، والتي من ضمنها وسائل الإثبات الإلكترونية خاصة مع انتشار الوسائل الإلكترونية في التعامل بين التجار مما كانت معه الحاجة ملحة لتوضيح الآليات الكفيلة بتهيئة دليل كتابي إلكتروني قادر على إثبات وجود التوقيع ومضمونه ويحظى بحجية كاملة في الإثبات على قدم المساواة مع التوقيع الكتابي الورقي، كما يقدم رؤية قانونية لمواجهة العقبات التي تواجه استخدام الوسائل الإلكترونية في الإثبات، الأمر الذي استوجب معه ضرورة تدخل المنظم السعودي لاعتماد الوسائل الإلكترونية كوسيلة من وسائل الإثبات المعمول بها في المعاملات التجارية.

دراسة **حسانين، محمد أحمد محمد محمد** 2021

حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات وموقف النظام السعودي منها

استعرضنا بعون الله وتوفيقه من خلال هذا البحث بعض الجوانب المتعلقة بحجية المحررات الالكترونية في الاثبات وموقف النظام السعودي منها وذلك باستخدام المناهج البحثية المختلفة الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي والمقارن، وتعرفنا على ماهية المحررات الإلكترونية من حيث تعريفها، وبيان أنواعها، والفرق بين المحرر الإلكتروني والمحرر التقليدي أو الورقي، وخصائص المحرر الإلكتروني، وأطرافه، ثم بعد ذلك تحدثنا عن شروط اعتبار المحررات الإلكترونية حجة في الإثبات والتي تتمثل في أن يكون المحرر الإلكتروني مقروءا، وأن تكون بياناته سليمة، وحماية المحرر الإلكتروني من الاختراق، ثم ختمنا حديثنا بالتعرض لموقف النظام السعودي من المحررات الإلكترونية واعتبارها حجة ودليلا للإثبات من خلال نظامي التعاملات الإلكترونية والمحاكم التجارية. وخلصنا إلى الآتي: أن المحررات الإلكترونية عبارة عن مجموعة من البيانات والمعلومات التي يتم تبادلها وإرسالها بين أطرافها. يمكن التفرقة بين المحرر الإلكتروني والمحرر التقليدي أو الورقي من خلال ثلاثة أمور وهي الكتابة، الدعامة، التوقيع. خصائص المحرر الإلكتروني هي السرعة في التعاقد. الفعالية، السرية والأمان، الدقة والإتقان والوضوح. المحرر الإلكتروني له ثلاثة أطراف هم المرسل أو المنشئ، والمستلم أو المرسل إليه، والوسيط. المحررات الإلكترونية لها نوعان محررات إلكترونية رسمية، ومحررات إلكترونية عرفية. اعترف النظام السعودي

بحجية المحررات الإلكترونية واعتبرها حجة ودليلا للإثبات من خلال نظام التعاملات الإلكترونية ونظام المحاكم التجارية. وكذا في أغلب دول العالم لمواكبة التطور الهائل في كل نواحي الحياة وخصوصا المعاملات المالية والتجارية.

دراسة الأحمري، سعد مشيب عبدالله 2023:

أحكام السجلات الرقمية في إثبات المعاملات المدنية في ضوء نظام الإثبات السعودي

تناول هذا البحث أحكام السجلات الرقمية في إثبات المعاملات المدنية في ضوء نظام الإثبات السعودي، وذلك من خلال بيان ماهية السجلات الرقمية وصورها، وإيضاح خصائص السجلات الرقمية، وعرض شروط صحة السجلات الإلكترونية كدليل لإثبات المعاملات المدنية. وقد تواصل البحث إلى جملة من النتائج من أهمها أن تحديد شخصية أو هوية منشى المستند الإلكتروني، من أساسيات التعاقد الإلكتروني، وخصوصا أن التعاقد الإلكتروني يتم عن بعد، وهي من التحديات التي تواجهها العقود الإلكترونية، حيث إن تحديد شخصية منشئ السجل تعد من الضروريات في مجال الإثبات سواء أكان تقليديا أو إلكترونيا، وهو ما يؤكد الثقة في نسبة هذا السجل إلى شخص معين، حتى يتمكن الأشخاص الآخرين من الاحتجاج بهذا المستند في مواجهته أو عليه.

دراسة الغنامي، نايف بن ناشي 2019

التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات بالتطبيق على النظام السعودي

إن انتشار نظم المعالجة الإلكترونية للمعلومات في العصر الحديث أوجدت في العالم معاملات مالية الإلكترونية تعتمد على هذه النظم الحديثة، وعليه فإن التطور السريع في المعاملات الإلكترونية الحديثة أدى إلى الاستغناء عن الطرق التقليدية في كافة المعاملات الحياتية اليومية، وجعل من التوقيع التقليدي والمعاملات اليدوية مسألة هامشية ثانوية، ولم يعد لهما مكاناً في ظل هذا التطور المعلوماتي والطفرة التكنولوجية الهائلة، وعلى ذلك فإن الواقع العملي أوجد بديل نظامي وآمن للتوقيع التقليدي والذي يقوم بذات الوظيفة القانونية للتوقيع التقليدي، وهذا البديل الجديد أصبح قادراً على أن يكون رقماً سرياً معيناً، أو رمزاً محدداً، وهو ما يسمى "بالتوقيع الإلكتروني". حيث يعد التوقيع الإلكتروني نتاج إيجابي للتطور التكنولوجي والتقني، حيث يمثل أحد صور مواكبة هذا التطور وأصبح ظاهرة واسعة الانتشار في كافة المعاملات الحياتية، ورغم حماية النظام لهذه الظاهرة إلا أنها ما زالت غير واضحة ومبهمة، لذلك كان من اللازم علينا بيان وتوضيح ماهية التوقيع الإلكتروني كإحدى الوسائل الهامة والضرورية لإبرام كافة التعاقدات المالية والتجارية وذلك وفقا لأحكام النظام السعودي والأنظمة المقارنة له.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

المبحث التمهيدي

تعريف العقد الإلكتروني

تمهيد وتقسيم : إن التعاقد ومنذ القدم كان يقوم على كتابة العقود وإثباتها على داعمة مادية ورقية تمكن من حفظ البيانات العقدية، وعلى الرغم مما تتمتع به الدعامة الورقية من سهولة في استخدامها وثمنها المعقول إلا أن الواقع العملي كشف عن صعوبة الوصول إلى المعلومات الورقية لكثرتها وفقدانها أو تآكلها، وشغلها لحيز كبير لتخزينها، وهذا في مختلف الوسائل التي كانت المتاحة. ونظرا لتطور وسائل التكنولوجيا أصبح من الضروري التعاقد إلكترونيا عبر خطوط الإنترنت كدعامة غير ورقية مصحوبة بالتوقيع الإلكتروني، وأن كتابة المحررات إلكترونيا والتوقيع عليها إلكترونيا يعتبر وسيلة إثبات لكل التصرفات القانونية. فمن خلال هذا المبحث سوف نتناول مفهوم العقد الإلكتروني و أنواعه , بالجانب الآخر مفهوم الإثبات بصورة عامة ووسائله وذلك في مطلبين اثنين على النحو التالي :

- المطلب الأول: مفهوم العقد الإلكتروني وأنواعه
- المطلب الثاني : مفهوم الإثبات ووسائله

المطلب الأول

مفهوم العقد الإلكتروني وأنواعه

العقد لغة: يطلق على معان عدة ، منها: الشد والربط، وهو نقيض الحل[1].

ويطلق أيضا على أوثق العهود، لأن معنى العهد: الإلزام فيكون العقد إلزاما على سبيل الإحكام[2].

وقد يكون المراد بالعقد هو الالتزام، فيقال: عاقدته أو عقدت عليه، أي أنك ألزمته بذلك [3].

اصطلاحا:

يطلق عند الفقهاء على معنيين، معنى عام، وخاص.

أما المعنى العام: فهو ما يعقده العاقد على أمر يفعله أو يعقد على غيره فعله على وجه إلزامه إياه[4].

(1) لسان العرب، مادة (عقد).
(2) الكليات للكفوي 200.
(3) تهذيب اللغة 1/ 196.
(4) أحكام القرآن للجصاص 2/ 294.

أو يقال: ما عقد الشخص العزم عليه والتزم به[5].

ولا بد للعقد من أركان يقوم عليها، حتى يصح العقد ويتم، وقد اتفق الفقهاء على أن العقد لا يوجد إلا إذا وجد العاقدان، والإيجاب والقبول، والمحل المعقود عليه، ولكنهم يختلفون في اعتبار كل هذه الأمور أركانا

أنواع العقود الإلكترونية :

أنواع العقود التجارية الإلكترونية

يمكن تقسيم أنواع التجارة الإلكترونية إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: تجارة الشركات مع الشركات، أو تجارة الأعمال مع الأعمال، حيث يقتصر هذا النوع من التجارة على الشركة وعدد عملائها أو موردیها الكبار عن طريق شفرة معينة بضمان خصوصية المعلومات ومنع أي تلاعب فيها، وعناوينها على شبكة الإنترنت خاصة بالشركة لا تنشر على الملأ[6].

وتهدف التجارة الإلكترونية في هذا النوع إلى الإسراع بأوامر البيع والشراء وتخفيض الوقت المستغرق في إرسالها وتخفيض التكاليف الإدارية.

وتعتبر تقنية (EDI) من التقنيات المستخدمة في هذا النوع من التجارة.

وتشمل البيانات الخاصة في هذا النوع من التجارة على طلبات الشراء وتسليم الفواتير والدفع.

ويمثل هذا النوع النسبة الأكبر من التجارة الإلكترونية[7], إذ يصل إلى حوالي 85% من إجمالي التجارة الإلكترونية ويرمز له بالرمز (B2B)

النوع الثاني: التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلك، أو بين التاجر وبين المستهلك، ويطلق البعض على هذا النوع من التجارة بالتسويق الإلكتروني أو تجارة التجزئة الإلكترونية لتميزه عن التجارة الإلكترونية بين الشركات بعضها ببعض ,و يرمز له بالرمز (B2C).

وهذا النوع يتم فيه بيع المنتجات والخدمات مباشرة على المستهلك بدون وسيط، حيث تقوم الشركات وبشكل مباشر بفتح المتاجر الإلكترونية وعرض سلعها ويقوم المستهلك بالتسويق الإلكتروني وشراء ما يريد ويدفع القيمة مباشرة بوسيلة الدفع التي يحددها البائع، وهو ليس حكرا على بيع السلعة العينية فقط بل يشمل أيضا الخدمات بأنواعها، كحجز الفنادق وشراء التذاكر.

(5) الملكية ونظرية العقد, الإمام محمد أبو زهرة, دار الفكر العربي, 180، مبدأ الرضا في العقود 1/ 11، علي محي الدين علي , ضوابط العقد في الفقه الإسلامي 24.
(6) التجارة الإلكترونية: المفاهيم، التجارب، التحديات ص 10، طارق حماد
(7) المرجع السابق نفس الموضع.

والتجارة الإلكترونية في هذا النوع إما أن يبرم العقد وينفذ عبر الإنترنت وإما أن يبرم العقد بواسطة الإنترنت، وينفذ بالوسائل التقليدية.

هذان النوعان هما أهم أنواع التجارة الإلكترونية المعروفة حاليا، وهناك أنواع أخرى ما زالت في طور النمو، ومن المنتظر أن تأخذ دورها في التوسع والإنتشار، مثل: التجارة الإلكترونية بين الشركات أو الحكومات، ويشمل المناقصات والمزايدات والتوريدات الحكومية.

ويرى بعض الباحثين: أن هناك نوعاً رابعاً للتجارة الإلكترونية، وهو التجارة الإلكترونية بين الحكومات في المجالات التي تستلزم التعامل بين الحكومات[8].

المطلب الثاني

مفهوم الإثبات ووسائله

الإثبات: لغة:

إقامة الثبت، وهو الحجة[9]. إن تحديد معنى الإثبات ومفهومه في مجال النظام لا يتأتى إلا برد الكلمة (إثبات) إلى أصلها في اللغة العربية. والإثبات في اللغة هو: " تأكيد الحق بالدليل، يقال أثبت حجته أي أقامها وأوضحها " .

وهو مأخوذ من ثبت الشيء , أي دام و استقر وثبت والأمر أثبته أي عرفه حق المعرفة وأكده بالبينات , فمادة ثبت تفيد المعرفة والبيان والدوام والاستقرار والمصدر ثبات وثبوت, وهو ثابت وتثبيت وثبت ورجل ثبت : مثبت والجمع اثبات وثبت ومحركه وهو الأقيس , وقد يسكن وسطه, وقل ثابت صحيح وثبت صحيح والثبت والحجة والبينة, وأثبت حجته أقامها وأوضحها, والإثبات تقديم الثبت, والإثبات ضد السلب والنفي[2] .

تعريف الإثبات في النظام:

الإثبات في القانون لا يخرج في تعريفه ومعناه عما ورد في الشريعة، وقد ذكر شراح القوانين تعاريف عدة للإثبات، وهي متشابهة ومتقاربة نذكر أهمها :

ما عرفه الدكتور الصدة بقوله: الإثبات هو إقامة الدليل أما القضاء بالطريقة التي يحددها القانون على وجود حق منازع فيه[10].

(8) التجارة الإلكترونية والبيع والشراء على شبكة الإنترنت 48، التجارة الإلكترونية، تعريفها، أنواعها، وتقنياتها6.

(9) الصحاح للجوهري 2176/6. دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399 هـ 1/ 245، تاج العروس 1/ 534، مختار الصحاح 81، المصباح المنير 1/ 88.

(2) الصحاح للجوهري 1 / 245 , لسان العرب لابن منظور 19/2- 20 , القاموس المحيط للفيروز آبادي 144/1-145 , المصباح المنير للرافعي 88/1.

(10) الإثبات في المواد المدنية: المؤلف: عبد المنعم فرج الصدة، مصطفى بابي الحلبي: الطبعة الثانية، ص5

وعرفه السنهوري بقوله: هو إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت عليها آثارها[11].

وعرفه الدكتور سليمان مرقس فقال: الإثبات هو إقامة الدليل على حقيقة أمر مدعي فيه، نظرا لما يترتب عليه من آثار قانونية[12].

أنواع الإثبات

وسائل إثبات المعاملات الإلكترونية

الوثائق الإلكترونية

تعريف الوثيقة الإلكترونية:

هي كل جسم منفصل يمكن فصله عن نظام المعالجة الآلية للمعلومات، وقد سجلت عليه معلومات معينة سواء أكان معدا للإستخدام بواسطة نظام المعالجة الآلية للمعلومات أم مشتقا منه[1].

وهذا يدل على أن الوثيقة الإلكترونية تمثل مخرجات الحاسب الآلي سواء أكانت في صورة ورقية تخرج من طريق الطابعة أو الراسم، أم كانت مخرجات رقمية كالأشرطة المغناطيسية والأقراص.

ومن ضمن ما تشمله الوثيقة الإلكترونية السجل الإلكتروني، وهو بيانات إلكترونية تنشأ بواسطة منظومة بيانات إلكترونية وتكون قابلة للإسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهما وتستخدم في التعاملات الإلكترونية[2].

أنواع الوثائق الإلكترونية:

هناك العديد من صور الوثائق الإلكترونية و أود هنا أن ألقي الضوء على أهم هذه الأنواع محاولاً قدر الإمكان تعريفها و بيان أحكامها , و يرجع ذلك إلى حداثة هذه المستندات ومن أهم أنواع الوثائق الإلكترونية ما يلي:

(11) الوسيط في شرح القانون المدني 2/ 14. د. عبد الرازق السنهوري .
(12) الأدلة الخطية وإجراءاتها 1, د. سليمان مرقس ، موجز أصول الإثبات 1. د. سليمان مرقس .
(1) الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت, عبد الفتاح حجازي, دار الكتب القانونية, 2005, ص163.
(2) حجية الوثيقة الإلكترونية للسند مجلة العدل، العدد 34.

النوع الأول: بطاقة الائتمان:

البطاقة: بكسر الباء تطلق على رقعة صغيرة من الورق، يثبت فيها مقدار ما تجعل فيه إن كان عينا فوزنه، وإن كان متاعا فقيمته، أو هي: رقيعة توضع في الثوب فيها رقم الثمن[13].

وسميت بطاقة لأنها تشد بطاقة من الثوب.

الائتمان: مشتق في اللغة من (الأمن)، ومن معانيها: الثقة، وضد الخيانة، والخوف[14].

وأما تعريف (بطاقة الائتمان): فهناك أكثر من تعريف لها، عند القانونيين والإقتصاديين، والفقهاء المعاصرين، ومنها تعريف مجمع الفقه الإسلامي الذي عرفها: بأنها مستند يعطيه مصدره – البنك – لشخص طبيعي، أو اعتباري – حامل البطاقة – بناءً على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات، ممن يعتمد المستند – التاجر – دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر، ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية وبعضها يفرض فوائد ربوية، على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة وبعضها لا يفرض فوائد.

النوع الثاني: البطاقة الذكية:

تعددت تعاريف البطاقة الذكية والائتمانية غير أنه ترجع إلى معنى واحد وهو وجود ذاكرة حاسوبية تحتفظ بكمية كبيرة من المعلومات يمكن استدعاؤها عند الحاجة مع إمكانية التخاطب مع الوسائط الإلكترونية.

النوع الثالث: البطاقات المسبقة الدفع:

هناك عدة تعاريف للبطاقة المسبقة الدفع، ومنها:

1. تخزين قيمة مالية معينة على أداة لكي تستخدم بعد ذلك في عملية السداد ويكون هذا التخزين سابقا للسداد[15].
2. قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[16].
3. مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة

(13) لسان العرب مادة (بطق)، تاج العروس مادة (بطق).
(14) لسان العرب مادة (أمن)، القاموس المحيط مادة (أمن).
(15) محفظة النقود الإلكترونية 1/ 120، شريف محمد غنام
(16) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية, محمد إبراهيم الشافعي, 1/ 133.

إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداء محمولة مدفوعة مقدما[17].

النوع الرابع: الشيك الإلكتروني:

يعرف الشيك الإلكتروني بأنه المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي فهو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة(وموثقة) توقيعاً إلكترونياً يرسلها مصدّر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق مصرف يعمل عبر الإنترنت ، والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادته إلى حامل الشيك إلكترونياً ليتأكد الحامل بأنه قد تم صرف الشيك وتحولت قيمته إلى حسابه[18].

هو عبارة عن التزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لصالح فرد أو جهة معينة، ويكتب بواسطة أداة إلكترونية مثل الحاسوب، أو الهاتف المحمول، ويتم تذييله بتوقيع إلكتروني ومن ثم يتمتع بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الإلكتروني[19].

النوع الخامس: الدفع الإلكتروني باستخدام طريقة (PAY PAL):

عبارة عن نظام دفع إلكتروني على شبكة الإنترنت لتسوية مقابل السلع والخدمات للأفراد والشركات بشكل سهل وآمن ونظام باي بال (pay pal) مملوك لشركة (ebay) للمزادات الإلكترونية [20].

وتتميز عن غيرها بعدة ميزات هي:

1- لا يحتاج المتعامل بهذه الطريقة أن يظهر بياناته المالية للتاجر مثل رقم بطاقة الائتمان وتاريخ صلاحيتها ونوعها أو رقم الحساب البنكي، كما هو الحال في بطاقات الائتمان، مما يساعد على أن تكون عملية الشراء أكثر أمانا من أي وسيلة أخرى.

الفصل الأول

ماهية العقد الإلكتروني وأهميته

تمهيد وتقسيم : يتسم هذا العصر بالتطور التكنولوجي السريع والعولمة، وتواجه الأنظمة القانونية تحديات متزايدة تتطلب منها التكيف والتحديث المستمر في ضوء المتغيرات العالمية، حيث تأثرت بالتقدم التقني والتحولات الاقتصادية العالمية، والتي أثرت بشكل ملموس على القانون، خاصة في مجالات العقود والتجارة. هذه التغيرات والتطورات الجديدة تستلزم إعادة تقييم الطرق التقليدية وتطوير نماذج

(17) المرجع السابق 1/ 134.
(18) الشيكات الإلكترونية -عائض سلطان البقمي-بحث علمي منشور على شبكة الانترنت.
(19) الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية, نبيل العربي, 1/ 67.
(20) التجارة الإلكترونية للهاشمي، ص 435.

جديدة مثل العقود الإدارية الإلكترونية لمواكبة هذه التغييرات، فمن خلال هذا الفصل سوف نتناول ماهية العقد الإلكتروني و أهميته وكيفية إجراء العقود , و ما يتعلق بها من أحكام الإيجاب و القبول في العقد الإلكتروني وذلك في مبحثين اثنين على النحو التالي:

- المبحث الثاني: كيفية إجراء العقود الإلكترونية
- المبحث الثاني: الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني

المبحث الثاني

كيفية إجراء العقود الإلكترونية

إن طرق إجراء العقود إلكترونيا لا تخرج غالبا عن الأنواع الثلاثة الآتية، وهي:

أولاً : إجراء التعاقد عبر الشبكة المعلوماتية العالمية (WEB):

إجراء التعاقد عبر الشبكة المعلوماتية العالمية (WEB)، فهذه الشبكة تتيح عبر آلاف الصفحات الإلكترونية المجال للمتسوقين وللراغبين في التعاقد إلكترونيا، اختيار احتياجاتهم من السلع والخدمات، وذلك عن طريق الإعلانات الموجودة على الشبكة أو الاستعانة بمحركات البحث المعروفة.

ومراحل التعاقد عبر الشبكة المعلوماتية العالمية هي:

1–البحث عن السلعة أو الخدمة المطلوبة من المواقع التجارية على الشبكة والاستعانة بمحركات البحث.

2–بعد العثور على السلعة أو الخدمة المطلوبة يتم مشاهدتها (إذا كانت السلعة عينية) والتأكد من مواصفاتها وبلد التصنيع وثمنها وطلب عينات مجانية إذا كانت السلعة إلكترونية وصورة مرئية أو برامج حاسب آلي.

3–بعد التأكد من مواصفات السلعة أو الخدمة يضغط المتعاقد على زر الموافقة فيظهر العقد المتعلق بالسلعة أو الخدمة بين الطرفين، وهذه العقود تتضمن كلفة النقل ومكان التسليم وطريقة استلام السلعة ووسيلة الدفع وطريقة الدفع.

4–إذا وافق الطرف الآخر على طريقة البيع واطلع على بنوده واتفقا على كيفية السداد –السداد المباشر عن طريق بطاقات الائتمان أو أي وسيلة أخرى– يضغط مرة أخرى على زر الموافقة فتتم عملية البيع والشراء بشكل فوري إذا كان الشراء تم بطريق الدفع المباشر بواسطة البطاقات أو غيرها من طرق الدفع المباشر.

ثانياً: التعاقد عبر البريد الإلكتروني:

التعاقد عبر البريد الإلكتروني في نقل الرسائل بدلا من الوسائط التقليدية[21]، حيث يقوم بمهام البريد الإلكتروني في نقل الرسائل ويمكن بكل سهولة حصول أي شخص على بريد إلكتروني خاص به، وذلك عبر الاشتراك مع الشركات التي تقدم هذه الخدمة، ويعطى المشترك اسما ورقما خاصا به يمكّن من المراسلة بواسطته.

وقد استغلت الشركات التجارية هذه الخدمة في مراسلة المشتركين بالبريد الإلكتروني لأنواع معينة من السلع والخدمات.

وإذا رغب المرسل إليه بالتعاقد راسل الشركات عبر البريد الإلكتروني وفاوضهم على السلع والخدمات إلى أن تتم المبايعة بينهما كالطريقة السابقة.

ثالث: التعاقد بالمشاهدة والمحادثة الإلكترونية :

التعاقد بالمشاهدة والمحادثة الإلكترونية، حيث يمكن مشاهدة الطرف الآخر ومحادثته بشكل مباشر عن طريق برامج معينة تقدم مثل هذه الخدمة.

والتعاقد عبر هذه الطريقة يشبه التعاقد عبر الهاتف، حيث يتحدث الطرفان بشكل مباشر ويشاهد أحدهما الآخر، ويطلع على السلعة ومواصفاتها حتى يتم العقد بينهما[22].

الصعوبات النظامية التي تثيرها استخدام الوسائل الإلكترونية في العقود :

في ضوء الانفجار المعرفي والتكنولوجي، وتقدم وسائط التواصل، ظهرت ثقافة عالم بلا أوراق؛ لتحل شبكة المعلومات تدريجيا محل دار حفظ الوثائق والمستندات، والعقود الإلكترونية محل العقود الورقية، والمحرر الإلكتروني محل المحررات الورقية، والتوقيع الإلكتروني محل التوقيع التقليدي.

إشكالية :نشأة وانتشار العقود الإلكترونية

إن استخدام وسائل الاتصال عن بعد في إتمام التصرفات القانونية قد لا تترك أثرا ملموساً أو مدونا له نفس طبيعة الأثر المكتوب، وبالتالي فإنها قد تقبل التبديل والتعديل والحذف دون أن يوجد دليل على ذلك، كذلك من سمات العقد الإلكتروني أنه يتميز بالطابع الدولي؛ كون وسيلة إبرامه هي شبكة المعلومات" الانترنت "التي تشترك بها غالبية الدول، وهذه السمة تثير الكثير من المسائل القانونية

(21) العقود الإلكترونية، دراسة فقهية تطبيقية مقارن، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات 5/ 211، 2123.
(22) التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت 90، وما بعدها.

كمعرفة القانون الواجب التطبيق القانون الدولي أم قانون بلد الاستثمار أم بلد المستثمر؛ فض ا لا عن المحكمة المختصة بمنازعات إبرام العقد الإلكتروني[23].

ظهور المحررات الالكترونية محل المحررات الورقية التقليدية أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور الكتابة والمحررات الجديدة والتي تختلف كثي ا را عن المحررات الورقية التقليدية سواء من حيث الوسائط التي تنظم هذه المحررات أو من حيث طريقة إنشائها وتبادلها وحتى توقيعها إذ فرضت هذه المحررات نفسها وبقوة في مجال الإثبات القانوني والتيقن؛ ومع زيادة استخدام التقنيات الحديثة في إبرام التصرفات القانونية ظهرت العراقيل والصعوبات إزاء الإثبات بها وقبولها كونها حديثة وغير ملموسة، كما أن الدليل الكتابي هو من يحتل المركز الأول في الإثبات [24].

المبحث الثاني

الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني

أولاً: الإيجاب في العقد الإلكتروني:

عقدت في يوم 23 مارس سنة 2000م ندوة علمية[5] لدراسة أبعاد التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وموقف الشريعة الإسلامية منها، حيث خلصت إلى أن هذا النوع من التجارة يتوافق تماماً مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الغراء، فهي حلال شرعاً، وذلك لأن الشارع الحكيم قد اقتصر على وضع الأسس العامة والمبادئ الكلية في تشريعه للأحكام العملية المتعلقة بالمعاملات والتي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان، ومن ثم فليس في أحكام الشريعة الإسلامية ما يمنع من الإستفادة من الإنترنت في مجال التجارة، ما دام التعامل يتم في إطار القواعد الشرعية العامة.

ولكن قد تبرز في حالة الإيجاب العام مشكلة في مدى يسار العميل الذي يكون مجهولاً عند صدور الإيجاب، وكذلك مشكلة نفاد المخزون إذا قبل العرض عدد كبير من مستعملي الشبكة، ولذلك يكون من الأفضل في هاتين الحالتين لمصلحة التاجر أن يحتفظ بإمكانية الرجوع فيه بحيث لا يكون التاجر ملتزماً بموجب هذا العرض الذي كان سيكفي مجرد قبوله لانعقاد العقد لو لم يحتفظ التاجر بإمكان الرجوع فيه، ويمكن يعمل التاجر برنامجاً مثل التذاكر تحجز أو تشتري التذكرة فيحدد البرنامج الكمية المتبقية من السلع.

---

[23] عبد الله الهويريني , هدى السيد , الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية , مجلة كلية الشيعة و القانون العدد ديسمبر 2024 الجزء الرابع

[24] مبارك محمد الخالدي, الإثبات بالدليل الرقمي وتطبيقاته القضائية دراسة فقهية مقارنة بنظام الإثبات السعودي, مجلة قضاء مجلة علمية محكمة, العدد الرابع والثلاثون, 1445 هـ فبراير 2024م. ص 232

[5] في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر.

أن الرضا هو الأساس في إبرام العقود، لذا جاز التعاقد بالرسالة والكتابة وبالإشارة وبالتعاطي، بل إن التعاقد جائز بأي وسيلة لا تدع شكاً في دلالتها على الرضا، وقد نص الفقهاء على ذلك، قال السرخسي[25] : (العقد قد ينعقد بالدلالة كما ينعقد بالتصريح)، فالنطق باللسان ليس طريقاً حتمياً لظهور الإرادة العقدية بصورة جازمة، بل النطق هو الأصل في البيان ولكن قد تقوم مقامه كل وسيلة اختيارية أو اضطرارية مما يمكن أن يعبر عن الإرادة الجازمة تعبيراً كاملاً مفيداً[26].

الأحكام الخاصة بالإيجاب في النظام:

صدر المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٨) بتاريخ ١٤٢٨/٠٣/٠٨هـ بإقرار نظام التعاملات الإلكترونية. ويهدف النظام إلى ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتنظيمها وتوفير الإطار النظامي لها.

حيث أجاز النظام لمن يرغب في إجراء تعامل إلكتروني أن يضع شروطاً إضافية خاصة به لقبول التعاملات والتوقيعات الإلكترونية بشرط ألا يتعارض ذلك مع أحكام هذا النظام، وأن يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كلياً أو جزئياً بشكل إلكتروني بشرط أن يتم ذلك بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام. كذلك أجاز النظام التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بواسطة التعامل الإلكتروني ويعد العقد صحيحاً وقابلاً للتنفيذ متى تم وفقاً لأحكام هذا النظام.

وصدور هذا النظام سوف يشكل نقله كبيرة في البنية التشريعية لنظام التعاملات الإلكترونية ولتنظيم وضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية بصفة عامة، وذلك لإضفاء الحجية عليها، وبحيث يتم معاملة المستند الإلكتروني – متى توافرت فيه الشروط والمواصفات المطلوبة نظاماً– معاملة المستند الورقي المكتوب، من حيث ترتب الآثار النظامية عليه، وقبوله حجيته في الإثبات وغير ذلك من الأمور النظامية التي يتطلبها الوضع حتى يتم قبول التعامل بهذه التعاملات والاعتماد عليها كوسيلة جديدة من وسائل التعامل. و يشمل نظام التعاملات الإلكترونية جميع المعاملات الإلكترونية.

ويمكن التعبير عن الإرادة بجميع الطرائق التي تتوافر فيها الدلالة الكافية. (اللفظ، الكتابة، الإشارة المتداولة عرفاً). ويكون التعبير عن الإرادة صريحاً أو ضمنياً ما لم ينص القانون على أن يكون صريحاً، حيث جاء في المادة /93/ من القانون المدني السوري أن:

1. "التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفاً، كما يكون باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على حقيقة المقصود.
2. ويجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنياً، إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحاً."

[25] السرخسي هو: أبو بكر حمد بن أحمد بن سهل، أحد الأئمة، من كبار الحنفية مجتهد، تولى القضاء، من أشهر كتبه (المبسوط) أملاه وهو سجين، وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن، وله كتاب النكت، وكتاب الأصول وغيرها، من أهل سرخس في خراسان، توفي سنة 483هـ (أنظر : الجواهر المضيئة 28/2، والأعلام 315/5).

[26] المبسوط , للسرخسي , 150/11

القبول في العقد الإلكتروني:

الأصـل في القواعد العامة أن مجرد سـكوت من وجه إليه الإيجاب لا يعد قبولاً، ولذلك فإن من يتسـلم رسـالة إلكترونية عبر الشـبكة تتضـمن إيجاباً ونص فيها على أنه إذا لم يرد على هذا العرض خلال مدة معينة اعتبر ذلك قبولاً يسـتطيع ألا يعير اهتماماً لمثل هذه الرسالة.

وبعض الأنظمة وعلى سبيل الإستثناء، تعتبر السكوت عن الرد قبولاً إذا كان هناك يتعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الإيجاب بهذا التعامل، أو إذا تمحض الإيجاب لمنفعة من وجه إليه.

ولكن هذه الحالات الاسـتثنائية لابد من أن تواجه بمنتهى الحذر بخصـوص القبول عبر الإنترنت، فلا يمكن القول بأن العرف له أثر فعلي في التعاقد عبر الإنترنت حتى وقتنا هذا، وذلك نظراً لحداثة هذا الشكل من أشكال التعاقد، أما عن تمحض الإيجاب لمصلحة من وجه إليه فهي حالة تتضـمن عملاً من أعمال التبرع دون أي التزام يقع على عاتق من وجه إليه الإيجاب، وهو فرض غير مألوف على الإنترنت.

ومن اليسير القول بوجود الإرادة إذا تم التعبير عنها كتابة، ولكن تبرز الصعوبة عند غياب الدليل الكتابي، وهنا يأتي التساؤل عما إذا كان مجرد ملامسـة من وجه إليه الإيجاب لزر (القبول) أو الضـغط عليه يعد كافياً للتعبير عن القبول؟، أخطاء اليد أثناء العمل على جهاز الكمبيوتر مثل: (هل تؤكد القبول)؟ والإجابة عن ذلك (بنعم) أو (لا)، أو بمعنى أوضح: بحيث يتم التعبير عن القبول بلمستين (Double Click) وليس بلمسة واحدة تأكيداً لتصميم من وجه إليه الإيجاب على قبوله.

كما أن هناك العديد من التقنيات التي تسمح بالتغلب على هذا الشك ومن ذلك وجود وثيقة أمر بالشراء يتعين على العميل أن يحررها على الشاشة وهو ما يؤيد إرادته الجازمة في هذا الشأن، أو تأكيد للأمر بالشراء يرتد إلى موقع البائع.

ويبدو لنا من اشـتراط تأكيد القبول من جانب المسـتهلك على النحو السـالف الذكر أن التسـاؤل قد يبرز حول قيمة هذا التأكيد للقبول، فإما أن يكون القبول قد تم قبله، فلن تكون له قيمة، وإما أن القبول لن يتم إلا بصـدور التأكيد، وهنا يعد هذا التأكيد هو القبول بعينه بحيث لا تبدو هناك حاجة إلى معاملته كشيء آخر بجوار القبول[2]؟.

وقد نصت المادة العاشرة من نظام التعاملات الإلكترونية الصادر سنة 1428 هـ, على ما يلي :

1. يجوز التعبير عن الايجاب والقبول في العقود بوسـاطة التعامل الإلكتروني، ويعد العقد صـحيحاً وقابلاً للتنفيذ متى تم وفقاً لأحكام هذا النظام.

[2] الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية , د. عبد الرحمن بن عبد الله السند, ص 176.

2. لا يفقد العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد أنه تم بوساطة سجل الكتروني واحد أو أكثر[1].

الأحكام الخاصة بالقبول:

أشرت قبل قليل أن القبول قد يكون، على سبيل الاستثناء، بطريق السكوت. وهو السكوت الملابس. ويجب أن يكون القبول مطابقاً للإيجاب بشكل كامل (م 92 م س) في الأمور الجوهرية والفرعية. كما يجب أن يصدر القبول، في التعاقد بين الحاضرين، في مجلس العقد قبل أن يوجد مبطل للإيجاب. ويقصد بمجلس العقد الفترة الزمنية التي تكون بعد الإيجاب، والطرفان فيها مقبلان على التعاقد دون إعراض من أحدهما عنه، هذا في حالة الإيجاب غير الملزم.

أما في التعاقد بين الغائبين فإن مجلس العقد يبدأ منذ وصول الإيجاب إلى علم الموجه إليه، ويمتد المدة المعتادة للإجابة بحسب طبيعة العقد والعرف.

والتعاقد بالهاتف وغيره من الوسائل التي تنقل الكلام آنياً يعتبر من قبيل التعاقد بين حاضرين (م 95 م س). ولكن يختلف ذلك من حيث مكان التعاقد. ويشمل الحكم أيضاً التعاقد عبر الإنترنت إذا كان يتم مباشرة بواسطة برامج خاصة مثل تشادChad ، وأما إذا كان عبر البريد الإلكتروني فينطبق عليه حكم التعاقد بين الغائبين

الفصل الثاني

إثبات العقد الإلكتروني

تمهيد وتقسيم : يُعترف بالعقد الإلكتروني رسمياً في النظام السعودي ويعادل العقد المكتوب خطياً .ويُثبت العقد قانوناً من خلال عدة أدلة رقمية، أبرزها (**التوقيع الإلكتروني الموثق، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، والسجلات الرقمية**) ويُعد هذا الإثبات حجة ملزمة على أطرافه فمن خلال هذا الفصل سوف نتناول وسائل وطرق إثبات العقد الإلكتروني متضمن ذلك أنواع الوثائق و الإشكاليات و المعوقات التي تواجه هذه الإثباتات وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: أنواع الوثائق الإلكترونية
- المبحث الثاني: مشكلات الإثبات في العقود الإلكترونية

[1] نظام التعاملات الالكترونية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 80 وتاريخ 1428/3/7هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/18 وتاريخ 1428/3/8هـ

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المبحث الأول

أنواع الوثائق الإلكترونية

لفترة تجاوزت الخمسمائة عام كان القسم الأعظم من المعلومات والمعارف البشرية يخزن كوثائق ورقية وعند التفكير في معنى الوثيقة فالأمر لا ينصرف إلى الورقة كوسيط يحمل المعنى، إذا أن الوثيقة يمكن أن تكون أي مجموعة من المعلومات. وفي الوقت الحالي أصبح من السهل الوصول إلى الوثائق، وتخزينها، وإرسالها، إلكترونياً عبر تقنية المعلومات الحديثة وطرق المعلومات السريعة. وسوف تتضمن "الوثيقة الرقمية" أي نوع من المعلومات. وعبر طريق المعلومات السريع، سيصبح بإمكان الوثائق الإلكترونية ثرية المحتوى فعل أشياء لا يمكن للأوراق أن تفعلها، فسوف تتيح لها تكنولوجياً قواعد بيانات طريق المعلومات السريع عالية الفعالية أن تفهرس، ويتم استرجاعها، باستخدام استعراض محتوى الوثائق على أجهزة خاصة، ويمكن القول إن هذه الوثائق الرقمية سوف تحل محل الكثير من الوثائق المطبوعة على الورق.

تعريف الوثيقة الإلكترونية:

هي كل جسم منفصل يمكن فصله عن نظام المعالجة الآلية للمعلومات، وقد سجلت عليه معلومات معينة سواء أكان معدا للاستخدام بواسطة نظام المعالجة الآلية للمعلومات أم مشتقا منه[1].

وهذا يدل على أن الوثيقة الإلكترونية تمثل مخرجات الحاسب الآلي سواء أكانت في صورة ورقية تخرج من طريق الطابعة أو الراسم، أم كانت مخرجات رقمية كالأشرطة المغناطيسية والأقراص.

ومن ضمن ما تشمله الوثيقة الإلكترونية السجل الإلكتروني، وهو بيانات إلكترونية تنشأ بواسطة منظومة بيانات إلكترونية وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهما وتستخدم في التعاملات الإلكترونية[2].

النوع الأول : بطاقة الائتمان:

فهناك أكثر من تعريف لها، عند القانونيين والاقتصاديين، والفقهاء المعاصرين، ومنها تعريف مجمع الفقه الإسلامي الذي عرفها: بأنها مستند يعطيه مصدره – البنك – لشخص طبيعي، أو اعتباري – حامل البطاقة – بناءً على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات، ممن يعتمد المستند – التاجر – دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر، ثم

[1] الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت, عبد الفتاح حجازي, دار الكتب القانونية, 2005, ص 163.
[2] حجية الوثيقة الإلكترونية للسند مجلة العدل، العدد 34.

يعود على حاملها في مواعيد دورية وبعضها يفرض فوائد ربوية، على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة وبعضها لا يفرض فوائد[27].

النوع الثاني: البطاقة الذكية:

تعددت تعاريف البطاقة الذكية والائتمانية غير أنه ترجع إلى معنى واحد وهو وجود ذاكرة حاسوبية تحتفظ بكمية كبيرة من المعلومات يمكن استدعاؤها عند الحاجة مع إمكانية التخاطب مع الوسائط الإلكترونية.

النوع الثالث: الشيك الإلكتروني:

يعرف الشيك الإلكتروني بأنه المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي فهو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة (وموثقة) توقيعاً إلكترونياً يرسلها مصدّر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق مصرف يعمل عبر الإنترنت ، والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادته إلى حامل الشيك إلكترونياً ليتأكد الحامل بأنه قد تم صرف الشيك وتحولت قيمته إلى حسابه[28].

النوع الرابع التوقيع الإلكتروني:

التوقيع الإلكتروني: يعني " بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل الكتروني أو مضافة إليه , أو مرتبطة به منطقياً , تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني , اكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه"[29].

التوقيع الإلكتروني: حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره[30].

التوقيع الإلكتروني: البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكزن مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه[31].

---

(27) يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة, الجزء الأول, الأستاذ الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة, الطبعة الأولى, المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر, 1430هـ - 2009م, ص 36.

(28) الشيكات الإلكترونية -عائض سلطان البقمي-بحث علمي منشور على شبكة الانترنت.

(29) نظام التعاملات إلكترونية السعودية الصادر في عام 1428 هـ ولائحته صدر في عام 1429 هـ بالمرسوم الملكي م / 18 بتاريخ 1428/3/8 هـ , الفصل الأول، المادة الاولى ، الفقرة: 14.

(30) قانون التجارة الإلكترونية المصري رقم (15) الصادر لعام 2004 , الفصل الأول، الفقرة الثالثة.

(31) قانون المعاملات الإلكترونية الأردني المادة الثانية.

الصورة الأولى: استخدام الرقم السري في البطاقات المصرفية، ولعل هذه الطريقة من أسهل الطرق للتوقيع الإلكتروني ويمكن لأي شخص أن يستخدمها[32]، إذ لا يتطلب عملها جهدا كبيرا، فعندما يتقدم العميل للبنك للحصول على البطاقة المصرفية، لاستخدامها في السحب النقدي، والاستفسار عن الرصيد يمنح رقما سريا من أربعة أرقام كمفتاح لاستخدام البطاقة هذه الأرقام السرية تعتبر توقيعا إلكترونيا[33].

الصورة الثانية: التوقيع بالقلم الإلكتروني، وتعتمد هذه الطريقة على الماسح الضوئي، في نقل التوقيع المحرر بخط اليد إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه حيث يتم نقل توقيع الشخص مضمنا المحرر عبر شبكة الاتصال الإلكتروني ومن خلالها يتم تحويل التوقيع التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر أنظمة معالجة البيانات[34].

الصورة الثالثة: التوقيع باستخدام الخواص الذاتية البشرية البيومتري[35]، كبصمة الأصابع، وبصمة شبكة العين، والبصمة الصوتية، أو عن طريق معرفة خط الإنسان بواسطة بعض الخصائص الذاتية.

النوع الخامس البريد الإلكتروني:

أصبح البريد الإلكتروني الآن وسيلة اتصال لا غنى عنها في الكثير من مجالات العمل، خاصة في الاتصالات الثنائية، فقد بدأ يقترب في شيوعه وانتشاره من الهاتف لدرجة أن كثيراً من الموظفين في الشركات المختلفة يستخدمونه في تبادل المعلومات. وهذه المعلومات قد تكون في غاية الحساسية مثل خطط الشركة المستقبلية أو الأسعار التي تنوي ا لشركة أن تبيع بها منتجاتها أو الحد الأقصى للخصم الذي تمنحه لعملائها أو استراتيجيات البيع لدى الشركة، أو ربما المعلومات الفنية الخاصة بالتصنيع، إلى غير ذلك من المعلومات الهامة.

يمتاز البريد الإلكتروني عن غيره بمجموعة من المميزات منها :

1. السرعة المتناهية في إرسال واستلام الرسائل .
2. المرونة العالية في إرسال مرفقات باستخدام (مرفقات) (Attachment)
3. التكلفة المالية القليلة جداً، مقارنة بالفوائد التي يجنيها المرسل والمستلم للرسائل .
4. المرونة العالية والكفاءة الجيدة في إرسال نفس الرسالة ومرفقتها إلى عشرات الأشخاص.

---

(32) التوقيع الإلكتروني ماهيته مخاطره، وكيفية مواجهتها مدى حجية الإثبات, د. ثروت عبد الحميد, ص 55.

(33) عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت 82.

(34) الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني 77- 78.

(35) العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية 197.

المقصود بتزوير المستندات الإلكترونية

وتزوير المستندات الإلكترونية: هو تغيير الحقيقة في المستند الإلكتروني بإحدى طرائق التغيير ويترتب عليه ضرر على الغير فتغيير الحقيقة هو الأساس الذي تقوم عليه جريمة التزوير في النطاق المعلوماتي من طريق تغيير الحقيقة على الشرائط أو المستندات التي تمثل مخرجات الحاسب الآلي بعد تعديلها وهي في صورتها الرقمية، ما دام التغيير قد طال البيانات الموجودة في الحاسب الآلي إذا كان يترتب على التغيير أي نوع من أنواع الضرر.

إن جريمة التزوير في المجال المعلوماتي من أخطر صور الغش، نظرا لما يمثله الحاسب الآلي اليوم بعدما اقتحم المجالات كافة وأصبح يجري من خلاله كم هائل من العمليات ذات الآثار المهمة والخطيرة، الأمر الذي أثار الشك حول دلالة المستندات الإلكترونية في الإثبات، وإمكانية وقوع جريمة التزوير عليها[36].

يقع التزوير في المجال المعلوماتية من طريق الاستعانة بطرائق التزوير المادية وهي التقليد والتوقيع والحذف والإضافة والتعديل أو التغيير، مثل وضع توقيع مزور على المستندات المعالجة آليا، من طريق الاستخدام غير المشروع للرقم الشخصي السري للدخول[37].

وهناك التزوير المعنوي الذي يصيب المستند في مضمونه وجوهره، ولا يترك أثرا يدرك بالحس، ولذلك فإن إثبات التزوير المادي أسهل من إثبات التزوير المعنوي.

ولا بد من أن تكون هناك قيمة إثباتية للوثيقة المعلوماتية حتى يمكن القول بوقوع التزوير المعلوماتي سواء كانت الورقة سجلات رقمية، أو وثائق معالجة إلكترونيا وهذه تدخل ضمن نطاق الحماية الجنائية للنظام المعلوماتي بما في ذلك اعتبار الوثيقة الإلكترونية أداة لإثبات الحقوق، وهذا يتفق مع القواعد العامة للجريمة التقليدية لإثبات الحقوق إذ يشترط في المحرر المزور أن يكون أداة لإثبات حق من الحقوق وبذلك يمكن أن تكون أشرطة التسجيل الممغنطة على سبيل المثال ذات قيمة ثبوتية شرط الحصول عليها بطريقة مشروعة وصحيحة وأن يتم مناقشتها في حضور الأطراف وكذلك المخرجات الأخرى للحاسب الآلي.

([36]) الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت, عبد الفتاح حجازي, مرجع سابق ص140.

(37) الحماية الجنائية للبيانات المعالجة إلكترونيا, د. علي عبد القادر القهوجي, دراسة مقدمة إلى المؤتمر الذي عقدته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في موضوع "القانون والكمبيوتر والإنترنت"، وذلك بفندق هيلتون العين في الفترة من 1-3 مايو سنة 2000, ص 63.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

المبحث الثاني

مشكلات الإثبات في العقود الإلكترونية

حجية المستندات الإلكترونية في النظام السعودي:

نصت المادة (4) الفقرة (3) من نظام التعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية على أنه "يجوز لمن يرغب في إجراء تعامل إلكتروني أن يضع شروطاً إضافية خاصة به لقبول التعامل و التوقيعات الإلكترونية , على ألا تتعارض تلك الشروط مع أحكام هذا النظام"[3].

وعليه يمكن أن يتضمن عقد التجارة الإلكترونية بنداً يجيز إثباته بالسندات الإلكترونية ويقرر صحة التوقيع الإلكتروني.

وصدور هذا النظام سوف يشكل نقله كبيرة في البنية التشريعية لنظام التعاملات الإلكترونية ولتنظيم وضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية بصفة عامة، وذلك لإضفاء الحجية عليها، وبحيث يتم معاملة المستند الإلكتروني – متى توافرت فيه الشروط والمواصفات المطلوبة نظاماً– معاملة المستند الورقي المكتوب، من حيث ترتب الآثار النظامية عليه، وقبوله حجيته في الإثبات وغير ذلك من الأمور النظامية التي يتطلبها الوضع حتى يتم قبول التعامل بهذه التعاملات والاعتماد عليها كوسيلة جديدة من وسائل التعامل. و يشمل نظام التعاملات الإلكترونية جميع المعاملات الإلكترونية

تعريف التوقيع الإلكتروني

التوقيع لغة: إلحاق شيء بعد الفراغ منه، وقيل هو مشتق من التوقيع الذي هو مخالفة الثاني للأول وقال الأزهري: توقيع الكاتب في الكتاب المكتوب أن يجمل بين تضاعيف سطوره مقاصد الحاجة، ويحذف الفضول، وهو مأخوذ من توقيع الدبر ظهر البعير، فكأن الموقع في الكتاب يؤثر في الأمر الذي كتب الكتاب فيه ما يؤكده ويوجبه[38].

1. واصطلاحا: فقد عرفت الأنظمة والقوانين الوضعية الخاصة بالتجارة الإلكترونية التوقيع الإلكتروني بعدة تعاريف منها:
2. التوقيع الإلكتروني: يعني " بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل الكتروني أو مضافة إليه , أو مرتبطة به منطقياً , تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني , اكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه"[39].
3. التوقيع الإلكتروني: حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره[40].

---

[3] نظام التعاملات الإلكتروني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي , رقم م/18 وتاريخ 1428/3/8هـ

[38] لسان العرب، مادة (وقع)، ومختار الصحاح 305.

[39] نظام التعاملات إلكترونية السعودية الصادر في عام 1428 هـ ولائحته صدر في عام 1429 هـ بالمرسوم الملكي م / 18 بتاريخ 1428/3/8 هـ , الفصل الأول، المادة الاولى ، الفقرة: 14.

[40] قانون التجارة الإلكترونية المصري رقم (15) الصادر لعام 2004 , الفصل الأول، الفقرة الثالثة.

4. **مدى حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات المعاملات التجارية الإلكترونية**
5. يوجد انقسام بين فقهاء الأنظمة في معادلة التوقيع الإلكتروني مع التوقيع البياني الممهور بخط اليد، إذ يعتبر فريق منهم أن لا شيء يمنع من حصول هذه المعادلة، ولا سيما أن تقليد وتزوير التوقيع اليدوي أسهل بكثير من اكتشاف الرمز السري أو التوقيع الإلكتروني بأشكاله المختلفة[41].
6. بينما يذهب فريق آخر إلى أنه لا يجوز مطلقا معادلة التوقيع لإلكتروني بالتوقيع اليدوي حيث يتعذر مع التوقيع الإلكتروني التثبت من حضور الموقع ومن وجوده المادي فعليا وقت التوقيع، وهو عنصر أساسي في التوقيع اليدوي فلا يمكن مثلا التأكد من أن يوقع إلكترونيا من بعد من وراء الحاسب الآلي هو بالفعل الشخص ذاته الذي عرف هويته، إذ لا يوجد أي تأكيد قاطع حول هوية الموقع حين لا يكون موجودا بشكل مادي وقت التوقيع[42].

اختراق البريد الإلكتروني

إن اختراق البريد الإلكتروني يعني الدخول غير المشروع إلى المعلومات والبيانات المرسلة من طريق البريد الإلكتروني.

لذلك فمن التوصيات المهمة لمنع اختراق البريد الإلكتروني المداومة على تغيير كلمة السر الخاصة بالبريد الإلكتروني دوريا، حيث يجعل من الصعوبة بمكان اختراق البريد الإلكتروني فضلا عن السماح لأحد بالاطلاع على كلمة السر. وينصح أيضا بعدم فتح أي رسالة إلا بعد معرفة مصدرها كما ينصح باستخدام برامج الحماية ضد الفيروس، والاختراق.

وينصح أيضا بعدم استخدام طريقة حفظ الاسم المستخدم وكلمة السر، بل كتابتها في كل مرة، حتى لا يتعرض البريد من الاختراق.

ومن المشاكل التي تتعلق بالبريد الإلكتروني الهمل على إغراقه بالرسائل الإلكترونية وجعل البريد الإلكتروني غرضا للشركات والمؤسسات الدعائية أو المحتالين الذين يستخدمون البريد الإلكتروني في اختلاس أموال الآخرين من طريق مشاريع كاذبة أو حكايات ملفقة.

ومن أبرز أهداف اختراق البريد الإلكتروني[43]:

1- التجسس على الدول أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد.
2- السرقة ومعرفة أرقام بطاقات الائتمان والحسابات وغيرها.
3- المنافسة بين الدول أو الشركات أو المؤسسات أو الأفراد في الاطلاع على أسرار المنافس.

([41]) التوقيع الإلكتروني لأحمد شرف الدين 1.
([42]) الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية 143.
([43]) المرجع السابق، ص 303.

4- الفضول والعبث وإثبات القدرة على الاختراق.

5- الحروب المعلنة بين أطراف مختلفة.

حجية البريد الإلكتروني في إثبات المعاملات التجارية الإلكترونية:

فيما يتعلق بالمعاملات والمواد التجارية، يأخذ القانون المصري والفرنسي بمبدأ حرية الإثبات Liberté de preuve في شأن المواد التجارية أيا كانت قيمتها وفي شأن التصرفات المدنية التي لا تزيد قيمتها علي مبلغ معين، وبموجب مبدأ حرية الإثبات يستطيع المدعي إثبات التصرفات القانونية التجارية، أيا كانت قيمتها، والتصرفات القانونية المدنية التي لا تزيد قيمتها علي ألف جنيه بأي طريق من طرق الإثبات ، بما في ذلك البينة والقرائن ولا يتقيد بالدليل الكتابي.

أما في المواد المختلطة، وهي التصرفات التي يكون فيها أحد طرفيها تاجر يتعاقد لأغراض تجارته والطرف الآخر غير تاجر يتعاقد لأغراضه الشخصية أو العائلية، فلا يستفاد من حرية الإثبات إلا غير التاجر في حين يتقيد التاجر بطرق الإثبات المدنية، وعلي ذلك يمكن، مثلاً، للمستهلك الذي يتعاقد مع تاجر عبر شبكة الإنترنت أن يتمسك بالبريد الإلكتروني في الإثبات باعتباره قرينة قضائية، أما التاجر فلا يكون أمامه قبل المستهلك إلا اتباع القواعد المدنية في الإثبات، بحيث يلتزم بالإثبات كتابة إذا زادت قيمة التصرف عن الف جنيه، ومن ثم يمتنع عليه أن يتمسك برسالة البريد الإلكتروني في الإثبات

مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية الإلكترونية:

ومفاد مبدأ حرية الإثبات ، هو عدم تقيد المدعي في إثبات ما يدعيه بطريق معين من طرق الإثبات ، وإنما يكون له إثبات ما يدعيه بكل الطرق بما فيها البينة والقرائن أياً كانت قيمة التصرف .

وقد نظر المشرع عند تقديره لمبدأ حرية الإثبات إلى ما تقوم عليه التجارة من سرعة وثقة في التعامل، وبالتالي فقد قدر أن طلب الإثبات بالكتابة في المواد التجارية مساواة بالتصرفات المدنية فيه تعطيل لمصالح العاملين بالتجارة، وكذلك يتنافى مع واجب الثقة وحسن النية المفترض توافرهما لديهم[1].

[1] انظر د. عايض راشد عايض المري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, الحمد لله الذي وفقنا في الانتهاء من هذا البحث نحمده كثيراً طيباً مباركاً فيه.

لقد كانت دراستنا عن الإثبات في المعاملات الإلكترونية وقد بينا ماهية المعاملات الإلكترونية ومن ثم التجارة الإلكترونية وطرق الإثبات ومدى حجيتها بالنسبة للأدلة المستمدة عن طريق الإنترنت وفي نهاية دراستنا هذه نعرض أهم النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة :

1. تعددت تعاريف التجارة الإلكترونية, وخلصنا إلى أن التجارة الإلكترونية هي: كل عقد معاوضة بقصد الربح تم بوسيلة إلكترونية.
2. تتميز التجارة الإلكترونية, بعدة خصائص كالسرعة والسهولة والتوفير وخفض التكاليف.
3. لابد لنجاح التجارة الإلكترونية من وجود مقومات لازمة تقوم عليها كالبنية التحتية التقنية , وجود بنوك متطورة تقدم خدمات مصرفية إلكترونية , وكذلك وجود تشريعات شرعية و قانونية تكفل لكل الأطراف حقوقها.
4. أهم لإثبات المعاملة الإلكترونية هي الوثائق الإلكترونية و البريد و الإلكرتوني والتوقيع الإلكتروني.
5. اختلف الفقهاء في صحة التعاقد بين حاضرين بالكتابة على رأيين وقد رجحنا صحة الكتابة بين حاضرين , لان التعبير بالكتابة كالتعبير بالنطق.

التوصيات

1. العمل على تأهيل سلطة التحقيق بحيث يكون لديها المعرفة الكافية للتعامل مع الجوانب المختلفة لجرائم تقنية المعلمات وذلك من خلال إعطاء دورات وبرامج واطلاعها على آخر تقنيات المعلومات وذلك من خلال توفير أحدث الأجهزة لهم لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة .
2. من الضروري إيجاد تنظيم قانوني للتجارة الإلكترونية – بصفة خاصة – يتواءم مع التطور المذهل الذي وصلت إليه تكنولوجيا الإتصالات في الحاضر .
3. إنشاء محكمة إلكترونية إسلامية و تأهيل قضاتها تأهيلاً شرعياً و نظامياً .
4. دعم التجارة الإلكترونية و تشجيعها و خاصة في المجتمع النسائي السعودي , مما قد يساهم في القضاء على مشكلة البطالة لدى تلك الفئة.

المصادر والمراجع :

محمد، رويدة موسى عبدالعزيز , القيود الواردة على مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية في النظام السعودي, المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية, المجلد ع15 لسنة 2020

سلام، محمد أحمد عبدالخالق, مدى حجية شهادة التصديق الإلكتروني في إثبات العقد الإلكتروني دراسة مقارنة بين الأنظمة السعودية والأمريكية, مجلة العلوم الإنسانية والإدارية, جامعة المجمعة – مركز النشر والترجمة, المجلد ع 23 لعام 2021

الزهراني، سعيد عبدالله بدوي , ضمانات وسائل التوقيع الإلكتروني وأثرها في قوة الأثبات التجاري في النظام السعودي, مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون بأسيوط2024, ع36, ج7

حسانين، محمد أحمد محمد محمد,حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات وموقف النظام السعودي منها, المجلة القانونية, جامعة القاهرة 2021– كلية الحقوق – فرع الخرطوم, مج10, ع1

الأحمري، سعد مشبب عبدالله , أحكام السجلات الرقمية في إثبات المعاملات المدنية في ضوء نظام الإثبات السعودي, المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2023, ع42

الغنامي، نايف بن ناشي , التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات بالتطبيق على النظام السعودي, مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف, جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون 2019– دقهلية, ع21, ج3

أبو الهجاء، محمد إبراهيم، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان, 2005 .

دكتور، خفاجة، محمد إبراهيم ، المساعد في إعداد البحوث العلمية والرسائل ، دار طويق للنشر والتوزيع بالرياض الطبعة الأولى 2008هـ.

دكتور، عطية، حمدي رجب، الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل العلمية الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)